

# الحوار المجتمعي حول الأجندة 2030

الخميس 20 جويلية 2017  
نزل قولدن توليب المشتل، تونس

## تقرير

### الافتتاح:

افتتح د. منجي بوغزالة (عميد كلية الاقتصاد بجامعة المنار سابقا)، لقاء الحوار المجتمعي حول اجندة 2030 مستهلا ذلك بتعريف مفاهيمي وإجرائي أيضا لأهداف التنمية المستدامة، موضحا السياق الذي يندرج فيه هذا اللقاء وعن امتنان منندى العلوم الاجتماعية التطبيقية لهذه المبادرة المتأتية من شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية ببيروت. كما اشار الى المبادرة كانت قد شملت دولا عربية أخرى منها لبنان ومصر والآن تونس

أما د. عبد الوهاب بن حفيظ (رئيس منندى العلوم الاجتماعية التطبيقية) فلقد لاحظ بان اللقاء يندرج في اطار شراكة بين المنندى وبين شبكة المنظمات العربية الغير حكومية للتنمية ببيروت وقال ان الهدف من اللقاء هو جعل الصوت اكثر قوة والصدى اكثر فاعلية باعتبار ان العمل الشبكي له اثر أكبر من الناحيتين : التفاوضية والتنفيذية.

كما اكد ان صدى اجندة 2030 في العالم العربي ضعيف مقارنة بما يحدث داخل المجموعات المدنية والأكاديمية في امريكا اللاتينية وحتى في افريقيا جنوب الصحراء. وبما ان المسألة سترسم عليها أهداف مستقبلية فانه لا بد أن تكون لهذه القوى المدنية الكلمة والموقف اللازمين والمناسبين في المكان والزمان المناسبين: هنا والآن. كما أوضح بأن المنندى لا يقوم فقط بتداول الرأي في الموضوع، لان المنخرطين في الحوار لهم رأي من زاوية مختلفة تعكس تعددهم، إلا أن ذلك لا يمكن أن يحجب البحث عن ارضية مشتركة. في ا الصدد يتأني سعي المنندى الدعوب الى إيجاد عملية لقياس ولتقييم الاستدامة، من خلال مؤشر الكرامة بصفته شكل من أشكال التقييم الدائم والمستقل لمتغيرات الاستدامة بأبعادها المتعددة في المستوى المحلي.

## الجلسة الصباحية الأولى: مناقشة التقرير

في انطلاق فعاليات الحوار، تقدمت الدكتورة **جهان شندول رئيسة المرصد التونسي للاقتصاد ورئيسة قسم المناصرة والبحوث في السياسات الاقتصادية بعرض تقرير حول طبيعة التحديات في تونس ولا سيما منها تلك المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة**. كما تناولت المحاور التالية:

- تذكير بأهداف التنمية المستدامة -
- الحد من أوجه عدم المساواة في النظام
- إقامة التنمية المستدامة مع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية
- تحديات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تونس
- التحدي السياسي من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من الضروري أن تكون الحكومات المستقرة و لديها استراتيجيات متوسطة وطويلة المدى
- العجز الاقتصادي والاجتماعي والإضرابات المستمرة والمظاهرات في اغلب مناطق البلاد، وارتفاع نسبة البطالة ونقص التنمية في المناطق المهمشة .

كما اكدت المقررة على عنصر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويتعلق بالهامش السياسي للمناورة حيث أوضحت بأنه تعد المصادر المالية مسألة بالغة الأهمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومن اهمها القضاء على الفقر والعمل اللائق والحد من عدم المساواة. وبعد عرض التقرير الذي وزعت نسخا الكترونية منه على الحاضرين، تدخل الحاضرون على التوالي وهم:

**د منجي بوغزالة** والذي ذكر بالاهداف 17 للتنمية المستدامة ومنها مكافحة الفقر مبينا كيف ان الاهداف الاكثر اهمية بالنسبة الى السياق الاجتماعي والاقتصادي التونسي هي التعليم والمساواة والتقدم التكنولوجي والعمل وكل ما له صلة باحترام المحيط .

**ومن ناحيته أكد الاستاذ صلاح الدين الجورشي** على ضرورة وضع مناقشة التقرير في سياق اهتمام الشبكة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وهي مسألة حسب رايه غالبا ما كانت تغيب عن الحركة الحقوقية العربية معرفا الشبكة بكونها شبكة متنوعة بها 320 جمعية وتمثل 12 دولة عربية ويشترط في الجمعيات ان تكون مستقلة وهي ليست شبكة للدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بل تتناول المسائل من مقاربة حقوقية ومقاربة تعالج عدة اقتراحات يمكن ان تؤسس لوعي المجتمع المدني كما تسعى لتوفير جسر بين الحكومة والمجتمع المدني وبين الخبراء والمجتمع المدني.

**أما د. عبد الرحمان الاحقة استاذ ( خبير لدى اتحاد العام التونسي للشغل )** فتحدث عن هدفين اساسيين حسب رأيه وهما القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة ومن وجهة نظره فان السياسة الدورية ليست كافية كما اكد على ضرورة معرفة اصل عدم المساواة وكيفية الحد من الفقر كما انتقد سياسة الضرائب المعتمدة .

أما د. نجيب الشاهد (اتحاد الصناعة والتجارة) فقد انتقد غياب دور المؤسسات والشركات في التقرير كما أكد أنه ويتوقع أن سياسة الدولة ستهيئ البيئة اللازمة لتشريك المؤسسات في تحقيق هذه الأهداف. كما تساءل علي أثر تنفيذ تلك الأهداف والطريقة الملائمة لقياس ولمتابعة التنفيذ.

أما د. ياسين العنابي (المعهد العربي للمؤسسات) فتحدث أساساً عن عدم المساواة بين الجهات خاصة المساواة في البنية التحتية للتعليم وتأثير ذلك على النتائج المدرسية معطياً مثلاً جهة بنزرت. كما لفت النظر إلى عمق الهوة بين السياسات التنموية في الجهات حتى الكبرى منها وبين المحليات في نفس الجهة وهو ما يطرح مشكل العدل في توزيع السياسات التنموية حتى داخل الجهة الواحدة. واقترح العمل على بيانات ومسوحات داخلية، من خلال مؤشرات تتجاوز المعطى إلى المعطى الترابي المحلي كطريقة منهجية لقياس التغييرات.

ومن ناحيته، تحدث د. عبد اللطيف الهرماسي (جامعة تونس) عن مسألة قياس التغييرات لافتاً النظر إلى الترابط بين ما هو مطروح على المستوى الوطني والمحلي، إذ لا وجود حسب رأيه لاشكاليات التنمية على الصعيد الوطني والمحلي، أما فيما يخص القضايا الجبائية والتهرب الضريبي، فعلى الدولة التدخل بغض النظر عن أي اعتبارات أيديولوجية، نظراً لأهمية حجم التهرب الحاصل.

أما د. سفيان الفقيه، (المعهد العالي للتصرف) فلاحظ بأن التقرير الذي تقدمت به الخبيرة لم يشمل أية توصيات، كما أنه تم تعييب الحديث عن دور القرار السياسي والتدخل الأجنبي في التنمية في تونس، ولم يقدم مقترحات حول محاربة الفساد، معتبراً ذلك غياباً لحرية الاختيار في التنمية في تونس. كما تحدث عن إعاقة التمييز الإيجابي للتنمية مستقبلاً على كافة الجهات.

من جانب آخر، تحدث الأستاذ وليد بن عمران : (جمعية الحوكمة المحلية بالجنوب الشرقي) عن مشاكل التنمية الجهوية ودور الجمعيات المحلية في تحديد مصير الجهات، وثنى دور المجتمع المدني في الرقابة و أخذ القرار نظراً لمعرفتهم ودرابتهم بحاجات الجهات. وهو ما يخلق اختلالاً بين السلط والمجتمع المدني.

في نفس السياق تحدثت د. سلوى الطرابلسي (معهد الدراسات التجارية – جامعة تونس) عن السياسة الاقتصادية التي تم تبنيها على الصعيد الوطني مبينة كيف أنه لا يمكن أن تكون مناسبة لكل الجهات، نظراً لاختلاف احتياجات كل منطقة، معطية أمثلة على مشاكل البطالة والبنية التحتية، مبينة أن العمل يبدأ من المحلي قبل التوسع على المستوى الوطني.

#### الجلسة الصباحية الثانية : الحد من الفقر وعدم المساواة

تحدث د. البشير بلعربي (جامعة صفاقس) معلقاً على نتائج التقرير، ملاحظاً بأن نص التقرير لا يقترح آليات للمتابعة مما يعني ضرورة تجاوز المسألة العشوائية للتنمية وعدم الاقتصار على التنمية في

الجانب المادي من حيث تلافي الفقر وتحسين البنية التحتية ... بل العمل على التنمية المركزة على ذات الانسان أي الكفاءات وتشجيع الفرد على العمل والإنتاج والبقاء في جهته من اجل تطويرها، نظرا لما تخلقه الهجرة الداخلية من مشاكل على مستوى جهات الوصل كالعاصمة والمدن الكبرى التي أصبحت عاجزة وخاصة على مستوى مناطق الانطلاق والتي تتعرض للهجر والتفكير.

في نفس السياق، تحدثت د. منية الرقيق (جامعة المنار - تونس) تخيب التقرير للتنمية التضامنية والمقاربة الجندرية وهو ما اضعف الصيغة السردية والبرهانية للتقرير. كما اعتبرت ان قضية تحديث السياسات التنموية هو مصطلح قديم ولا يستجيب للاحتياجات المحلية التي انطلقا منها أين يتم العمل على النطاق الوطني.

أما د. السيد فتحي جراي: (وزير تربية سابق) فلاحظ بأنه وعلى رغم تعدد الخيارات التنموية فان التنمية الاقتصادية تبقى أولا وأخيرا من اهم خيارات الاستدامة، معتبرا انه لا يمكن الغاء المنظومات القائمة بل يجب العمل على بعث إصلاحات في اطار تامين ما هو ناجح هيكليا او منظوميا أيا كان مجال الإصلاح... متسائلا عن كيفية بناء منوال جديد وما يجب ان يتم التركيز عليه ومعتبرا انه لا بد من بناء تشخيص منظومي لواقع المجال ووضع رؤية دامجة لكل العناصر الانتمائية والبشري...

أخيرا، تحدثت السيدة سعاد حسني (مختصة في التكوين المهني والاندماج) عن ضرورة تركيز الاستدامة والتنمية البشرية في تونس على 3 عناصر : الاسرة والمؤسسة التربوية والتكوين المهني في علاقته بالمؤسسة الاقتصادية.

وضمن المداخل الرئيسية للجلسة الثانية ، تقدم د. نضال بن الشيخ (ممثل وزارة الشؤون الاجتماعية) بعرض شمل احصائيات عن نسب الفقر في تونس بالاعتماد على المسوحات الخماسية التي يقوم بها المعهد الوطني للإحصاء وعرض بعض السياسات المعتمدة في تونس حاليا في محاربة الفقر ومحاولة القضاء عليه ونتائجها وتأثيرها على رفاة الاسر المنتفعة بها.

أما د. وجيه الخولي (جمعيات الاسناد) فتساءل عن مفسرات تراجع نسب الفقر، وربطها اما بسياسات الدولة او هو نزول احصائي بحت. كما لفت الانتباه الى التباين الحاصل في نسب الفقر بين الجهات خاصة منها الداخلية وتساءل عن الإجراءات التي تتخذها الوزارة لتقليص هذا التباين بين المناطق الغربية والساحلية كما تساءل عن التقييم السنوي او الدوري للبرامج التي تعمل عليها الوزارة.

### الجلسة الثالثة : "مؤشر الكرامة" كألية لمتابعة الإصلاحات

و قد ترأس هذه الجلسة د. شكري الفيضة السيد شكري الفيضة أستاذ اقتصاد وتسويق بالمدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية بتونس.(جامعة تونس) ورئيس جمعية Tunisia Plus والذي تحدث خلال

مداخلته عن مؤشر الكرامة كأداة تقييم ومتابعة اشتغل عليه فريق من الباحثين بمنتهى العلوم الاجتماعية التطبيقية. في هذا الصدد تم تعريف "مؤشر الكرامة الاجتماعية" بصفته مؤشر للإجابة عن أكبر المشاكل التي يواجهها المجتمع وخاصة تمكين القادة المحليين من أداة لأخذ القرار الصحيح. واعتبر ان ميزة هذا المؤشر هو الانطلاق من البلديات واخذ وجهة نظر المواطنين في عديد النقاط. مبينا ان مؤشر الكرامة الاجتماعية يقوم على 10 مؤشرات رئيسية تنقسم بدورها الى مؤشرات فرعية ومنها:

-المشاركة في الحياة البلدية

- البيئة المحلية والسكن

- الامن المحلي والعدالة المحلية

- الخدمات الصحية الاساسية

- النزاهة المحلية

- تأثير المجتمع المدني

- العدالة الجبائية المحلية

- القيم المدنية والاندماج

- التماسك الاجتماعي والتضامن

- الخدمات القانونية الاساسية

وفي تعليقه، تعرض السيد وليد بن عمران، خلال مداخلته الى بعض تجارب التنمية المستدامة المحلية من خلال مثال المصب المراقب بقلافة، وحدود عمل هذا النموذج الذي حسب رأيه لم يراعي الى حد كبير الخصائص السكانية والجغرافية للمنطقة ودون استشارة الأهالي في هذا الاختيار وقد شدد من خلال كلمته على ضرورة إعطاء أهمية كبرى للخصائص البيئية والجغرافية والسكانية للمناطق المحلية وتشريك الجمعيات المحلية والسكان مع صانعي القرار في إقامة المشاريع التنموية المحلية وحدود عمل الاجندات السابقة. كما تحدث عن مشاكل التنمية المستدامة والنفايات الصلبة وتحديات الصناعة والتلوث الصناعي ومشاكل الطاقة والثروات الطبيعية والاستغلال المشط للماء والتلوث.

و من خلال فتح باب النقاش جاءت عديد المداخلات عبر من خلالها المشاركون عن تثمينهم هذه المبادرة مقترحين جملة من التوصيات التي رأوا ان من شأنها اثراء عمل المؤشر وضمان نجاعته ومنها ذكرا لا حصرا مداخلات:

**د المنجي بوغزالة :** حيث بين اهمية المؤشر على المستوى الوطني والجهوي والمحلي لقدرته على القياس والمتابعة الدقيقة والمنظمة والمساهمة في تجميع البيانات الاساسية مقارنة ببقية المؤشرات.

**السيد السعدي المدب:** والذي اقترح اضافة هدف القدرة للوصول الى التشغيل مع الخدمات الصحية الاساسية لان السبب الرئيسي للنزوح هو الوصول الى سوق الشغل ومن وجهة نظره هذا المؤشر يمكن ان نخفض من نسبة الفقر والتقليل من نسبة عدم المساواة.

**د بشير بالعربي:** الذي تحدث عن مؤشر محدد للتنمية المحلية الذي تعتمده الامم المتحدة وهو مؤشر الانصاف ويعني كيفية اعطاء السلط المحلية نفس الفرص والحظوظ على مستوى التكوين والتشغيل والصحة والمرافق الضرورية في الجهة كما اقترح رسكلة النفايات كحل لخلق مواطن شغل وخلق مواد عضوية وانتاج الطاقة. كما اقترح تشريك المعهد الوطني للإحصاء في اختيار العينات حتى تكون اكثر مصداقية.

### جلسة الاختتام والتوصيات

في مداخلته طالب السيد مهدي غمد بضرورة جمع مؤشر الصحة والتعليم في مؤشر واحد وهو الخدمات الاساسية وتشمل ايضا خدمات البريد والطرق... الخ أما د.عبد اللطيف الهرماسي فتحدث عن الوعي والمسؤولية وثقافة العمل معتبرا انها من اخطر القضايا التي تواجه المجتمع التونسي خاصة مع تفاقم مشكل البطالة وعلاقته بالفقر. معتبرا ان هناك فئة تحبذ العيش على المساعدات التي ترصدها الدولة دون الرغبة في الاجتهاد بالنسبة للفئة القادرة على العمل. وفي نقطة أخرى تعرض الى مشكل بطالة حاملي الشهادات العليا وموقفهم من العمل اليدوي او العمل في المجال الفلاحي، كما رأى حسب رأيه ان مشكل عزوف الشباب عن العمل الفلاحي او اليدوي وموقف الاستهزاء من الدعوة للإقبال على العمل في هذا المجال كان من الممكن ان يحل ولو نسبيا مشكل البطالة.

اما د. منية الرقيق : تساءلت عن العينة المستهدفة من مؤشر الكرامة، هل هو المواطن الساكن الذي سنحافظ على بقائه وبالتالي ضرورة التركيز على مؤشرات الكرامة المتعلقة بالاحتياجات الأساسية من عمل وغذاء ومسكن ... أو المواطن الفاعل أي بمعنى الفعل والمسؤولية وصنع القرار والذي تعنيه مؤشرات اكثر خصوصية مثل حق المواطن في صنع القرار والحصول على المعلومة بكل شفافية وسرعة، وإشارات في ختام مداخلتها الى مسألة الترفيه والثقافة كأحد المؤشرات الهامة إضافة الى مسألة قرب الخدمات الأساسية.

أما السيد عادل حفيظ: فأكد على الجانب الخدماتي المباشر النفعي للمواطن وضرورة ادراج مؤشر الحرية في المشاركة السياسية والعمل الجمعياتي وأهميته في تحقيق الاستدامة وقيمتها. في نفس السياق أشارت السيدة حياة شعور الى مؤشر التنقل على الصعيد المحلي وصعوبات المشاركة في العمل المحلي خاصة لدى النساء فيما يخص صعوبات التنقل لظروف اجتماعية وبنوية، كما شددت على أهمية دور الدولة في محاربة الفساد والتهريب والتهرب الجبائي اذا اردنا بناء مؤشر يخص النزاهة والمساواة.

و من جهته عقب السيد عبد الوهاب بن حفيظ رد على المداخلات المقترحات مثنيا ادماج قضية التشغيل والنفاز الى المعلومة خاصة المتعلقة بعروض العمل والانصاف بكل تفريعاته ،إضافة الى تقريب الخدمات العمومية، وتوفير الخدمات الأساسية على غرار الكهرباء، مجاري الصرف الصحي، رفع الفضلات ... كما رأى انه من المهم الالتفات الى ان هذه العناصر هي عناصر جامعة تحتوي بدورها على عديد العناصر الفرعية حيث ان الفكرة ان كل ما هو قابل للقياس هو قابل للتغيير، واقترح اطلاق منصة الكترونية لجمع مزيد الاقتراحات، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحديد المؤشرات حتى يكون العمل اكثر إمكانية للتنفيذ على مستوى وطني ،مفسرا ذلك بانه بقدر ما تكون المؤشرات محدودة بقدر ما تكون قابلة اكثر للتنفيذ. كما اعطى في ختام تعقيبه امثلة على نواقص بعض المؤشرات العالمية مثل – ISSP و حدود عمله داخل المجتمعات المحلية وهو ما يهدف مؤشر الكرامة الى تلافيه من خلال العمل على المحليات.

اما من جهته فقد اكد وليد بن عمران على ضرورة الاخذ بعين الاعتبار تقريب الخدمات العمومية. خاصة مؤشر البيئة وما يتفرع منها من نظافة المحيط ومصبات النفايات والربط بالمياه .... وباقي عناصر جودة الحياة .وفي الختام، تحدث السيد صلاح الدين الجورشي (باعباره ممثلا للشبكة) معتبرا بانه ورغم التطور والكاسب الحاصلة للمجتمع المدني خاصة من ناحية البيئة التشريعية فأن هناك خوف حقيقي من ان يقع تجويف هذه المكاسب وإعادة المبادرة بشكل كبير الى السلطة وخاصة وزارة الداخلية باعتبارها المراقب والرقيب على المجتمع المدني، مقترحا اكتساب مزيد من الوعي ووضع بدائل للعمل، كما دعا الى بناء تقرير بما جاء في اللقاء وما جاء من اقتراحات لكي تبنى عليها خطة عمل للمرحلة القادمة والتي يتم على ضوئها تخطيط عمل بالتعاون مع الشبكة ضمانا لنجاح وتواصل عمل الحوار وتأثيره في تنمية قدرات المجتمع المدني.